مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995 – 2010) والمصادر المتاحة في مرحلة إعادة الإعمار
اسم الكاتب: د. ابتهال قابقلي، د. هيفاء غدير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5918
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Sources of financing economic development in Syria (1995-2010) and available resources in the reconstruction phase

Dr. Ibtihal Qabqali*
Dr. Haifa Ghadeer**

(Received 7 / 6 / 2023. Accepted 1 / 8 / 2023)

□ ABSTRACT □

Economic development occupied a great importance, and it became a major goal for most countries, whether they were developed or underdeveloped, especially after the Second World War, when most countries gained their political independence, and Syria, like other countries, sought to achieve its economic development, but it was suffering from a fundamental problem, which is the weakness of its savings. local, forcing it to resort to external sources of financing despite the burdens it poses (political, economic, and social).
As a result of the war that Syria has been subjected to since 2011, its economic and service sectors have been subjected to great destruction, which made it necessary to develop plans and strategies for reconstruction, not only to restore what was destroyed by the war and return the economy to before the war, but also in order to develop and advance the economic sectors to keep pace with the process of development. Arabic and international

key words: Economic development - local savings - external financing sources - reconstruction

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Assistant Professor - Faculty of Economics - Tishreen University - Latakia - Syria .
**Assistant Professor - Faculty of Economics - Tishreen University - Latakia - Syria .

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995 – 2010) والمصادر المتاحة في مرحلة إعادة الإعمار

د. ابتهال قابقلي*

د. هيفاء غدير**

(تاريخ الإيداع 7 / 6 / 2023. قُبِل للنشر في 1 / 8 / 2023)

□ ملخّص □

لقد احتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة، وأصبحت هدفاً رئيسياً لمعظم الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نالت معظم الدول استقلالها السياسي، وسعت سورية كغيرها من الدول من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية ، ولكنها كانت تعاني من مشكلة جوهرية وهي ضعف مدخراتها المحلية، مما اضطرها إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية على الرغم مما تشكله من أعباء عليها (سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي).

ونتيجة الحرب التي تعرضت لها سورية منذ عام 2011 تعرضت القطاعات الاقتصادية والخدمية فيها إلى دمار كبير ، جعل من الضروري وضع خطط واستراتيجيات لإعادة الإعمار ليس فقط لإعادة ما دمرته الحرب والرجوع بالاقتصاد إلى ما قبل الحرب، وإنما من أجل تطوير القطاعات الاقتصادية والنهوض بها لتواكب مسيرة التطور العربية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية – المدخرات المحلية – مصادر التمويل الخارجية – اعادة الاعمار

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرسة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

** **مدرسة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

مقدمة:

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى رؤوس أموال ضخمة وذلك من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في القطاعات الانتاجية والخدمية وغيرها بالإضافة إلى ضرورة توفير البناء التحتي لكي تصبح هذه الاستثمارات أكثر جاذبية وذات مردود اقتصادي أكبر، وهناك عوامل كثيرة أخرى ضرورية لإحداث التنمية مثل تدريب العمال ورفع مستوى التعليم والصحة .... الخ ، كل ذلك يتطلب إنفاقاً استثمارياً كبيراً لتنميتها باعتبارها تشكل الشرط الأساسي لعملية التنمية.

وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع حيث أن التمويل يعتبر الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

سعت سورية بعد الاستقلال السياسي كغيرها من الدول النامية جاهدة إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بخطى سريعة ، ولكنها عانت من مجموعة من المعوقات أهمها نقص الاستثمارات وعجز الرأسمال الوطني في القطاعين العام والخاص عن الوفاء بحاجة الاستثمار في الاقتصاد السوري ، وكانت تحاول سورية تعويض هذا النقص بجذب الاستثمارات الخارجية وبتنمية الموارد الذاتية.

وعلى الرغم من المعوقات والمشكلات التي وقفت في وجه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حققت سورية العديد من الانجازات مثل بناء البنية التحتية ، مستوى الخدمات الصحي ، نشر التعليم ... الخ كما تمكنت سورية من إنجاز دولة المؤسسات وإقامة المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية واستكملت خطوات الاصلاح الزراعي.

ومنذ عام 2011 ونتيجة الحرب التي تعرضت لها سورية ، حصل دمار كلي أو جزئي للقطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى البنى التحتية مما أدى إلى تراجع في مخرجات القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة)، بالإضافة لانخفاض العائدات وارتفاع تكاليف خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والمواصلات والاتصالات... وغيرها.

ونتيجة لهذه الحرب كان لا بد من دراسة متطلبات المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار وكيفية تمويلها بناء على الخيارات المتاحة ، وبالاعتماد على تحليل المصادر التي كانت متاحة في المرحلة التي سبقت الحرب.

مشكلة البحث:

نتيجة الحرب التي تتعرض لها سورية منذ عام 2011 إلى الآن عانت القطاعات الاقتصادية والخدمية من الدمار ، وبالتالي لا بد من إعادة ما دمرته الحرب بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجية والداخلية ، وهنا يدرس البحث مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في سورية قبل الحرب من عام (1995 – 2010) ومن خلال دراسة هذه المصادر تسليط الضوء على المصادر المتاحة في مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي فإن مشكلة البحث يمكن التعبير عنها من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هي مصادر التمويل الداخلية في سورية خلال الفترة 1995 –2010.
2. ما هي مصادر التمويل الخارجية في سورية خلال الفترة 1995 – 2010.
3. ما هي المصادر المتاحة أمام سورية في مرحلة إعادة الإعمار.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث في كونه يأتي استجابة لحاجة ضرورية ، وهي كيفية إعادة إعمار ما دمرته الحرب فكان لا بد من دراسة مصادر التمويل في سورية قبل الحرب وكيفية الاستفادة من هذه المصادر في وضع مقترحات لتمويل مرحلة إعادة الإعمار .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مصادر التمويل الداخلية والخارجية في سورية خلال الفترة 1995 –2010 ووضع مصادر مقترحة لمرحلة إعادة الإعمار.

فرضيات البحث:

1. عانت سورية من ضعف المدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية.
2. لجأت سورية إلى مصادر التمويل الخارجية.
3. تحتاج عملية اعادة الاعمار إلى مصادر داخلية وخارجية للتمويل.

حدود البحث:

يتحدد الأفق الزمني للبحث خلال الفترة الزمنية 1995 – 2010 وهي الفترة التي سبقت الحرب ودراسة المصادر المتاحة في مرحلة إعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية ، بناء على دراسة المصادر السابقة في عملية تمويل التنمية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مصادر التمويل في سورية قبل الحرب، ودراسة إمكانيات التمويل في مرحلة إعادة الإعمار.

الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية موضوع التمويل بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية من جهة وأهميته في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب التي تعرضت لها سورية، كان هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه المصادر وسوف نختار ما يلي من هذه الدراسات:

1. دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية 2002 ، رسالة دكتوراة إعداد مصطفى حسين ، إشراف الأستاذ الدكتور خالد الحامض ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2002 .

لقد تعرض الباحث في هذا البحث إلى مصادر التمويل الخارجية في سورية ، وشرح مصادر التمويل الخارجية وكيفية تشجيع الادخار المحلي خوفاً من الوقوع في فخ المديونية.

2. تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية ، رسالة ماجستير ، إعداد الطالب محمد هاني كيكي، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحيم بوادقجي ، جامعة دمشق ، 2016 .

قام الباحث بالتعريف بالبنى التحتية ومكوناتها وخصائصها وأهمية الاستثمار فيها ، وقام الباحث بتقدير الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي أصابت هذا القطاع نتيجة الحرب ، كما تناول أسس ومتطلبات إعادة الإعمار وإمكانية تمويل استثمارات البنى التحتية ، وتم اقتراح أربع صيغ تمويلية لمساندة إيرادات الحكومة.

أولاً : تعريف التنمية الاقتصادية

ظهرت اختلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول مفهوم التنمية: لذلك في البداية سوف نورد أهم تعاريف التنمية الاقتصادية:

تعريف مئير بالدوين : يرى بالدوين " أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن " (1)

من خلال التعريف يتبين أن بالدوين يعتبر أن التغير في الهيكل الاقتصادي عنصراً من عناصر التنمية، وأن التنمية الاقتصادية عملية مستمرة عبر الزمن ، وذلك خلال فترة طويلة، وبالتالي هي ليست حدثاً عفوياً أو جذرياً، بل عملية مستمرة وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي.

وقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (2).

ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على أنها تعني شيئاً أكثر من مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي، فهم يرون أنها يجب أن تشير أيضاً إلى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر(3)

وتتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات نعرضها فيمايلي:

- تراكم رأس المال: إن لتراكم رأس المال دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار والذي يتطلب وجود حجم مناسب من الادخارات الحقيقية ليتم توجيه هذه الموارد للاستثمار بدلاً من الاستهلاك. ونلاحظ أنه في البلدان النامية والتي تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة يكون من الصعب عليها تكوين رؤوس الأموال اللازمة من أجل الاستثمار في الوقت الحالي الذي تكون فيه هذه البلدان بحاجة ماسة لهذه الأموال وذلك من أجل إقامة المشاريع وتطوير المشاريع القائمة وتوفير البناء التحتي اللازم لها، وبالتالي يكون على عاتق الدول النامية عبء كبير لتأمين رأس المال اللازم لتحقيق تنميتها، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.
- الموارد الطبيعية : تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع منها(3)
- الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية ، وتلعب الموارد البشرية دوراً مهماً جداً في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت(3)
- التقدم التكنولوجي: يعتبر بعض الاقتصاديين التقدم التكنولوجي من العناصر الهامة في عملية التنمية الاقتصادية، وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية بهدف الوصول إلى أساليب جديدة (4).

ثانياً : مصادر التمويل في سورية خلال الفترة (1995 -2010) :

إن سورية كغيرها من الدول النامية ، سعت إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بعد حصولها على استقلالها السياسي وقد واجهت سورية صعوبة كبيرة في هذا الصدد بسبب خوضها معركة التنمية والتحرير، فلجأت إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية وذلك من أجل مواجهة مستلزمات الدفاع الوطني والاحتياجات الاستثمارية وازدياد النفقات العامة

- **مصادر التمويل الداخلية :**

- الادخار: يعتبر الادخار من مصادر التمويل الداخلية الهامة والتي تعتمد عليه الدولة في دعم عملية التنمية فيها، وإن نقص المدخرات المحلية عن الاستثمارات المحلية معروف في الأدبيات الاقتصادية باسم فجوة الموارد المحلية – عجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار – مما كان السبب الأساسي فيما عرف بالأوساط الاقتصادية الدولية باسم المديونية الدولية.

إن ما جرى تخصيصه للاستثمار خلال السنوات العشر الأولى لما بعد الاستقلال كان كبيراً بسبب تراكم رأس المال بالنقد الأجنبي أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، وارتفاع أسعار القطن، فمعدل تكوين رأسمال الثابت بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخمسينات تراوح بين (11-16%) ما عدا عام 1957م الذي انخفض فيه إلى 9.1% (5) وقدرت المدخرات الوطنية في نهاية الخمسينات بحوالي 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي(مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس)، بالرغم من سنوات الجفاف الصعبة التي كانت تمر بها سورية وقتها، كما تراوحت خلال الخطة الخمسية الأولى (1961 – 1965 م) ما بين 10-13%(صالحة مهيب النشار) وإن نسبة الاستثمارات الحكومية خلال الفترة (1950- 1953) شكلت حوالي 14% وسطياً من مجمل الاستثمارات الوطنية ، وجاءت هذه النسبة متواضعة نتيجة لعدم قيام الحكومة بدور فعال في النشاط الاقتصادي كما أن النمو في متوسط دخل الفرد كان متواضعاً أيضاً حيث بلغ 1.8% خلال الفترة 1953-1965 م ، إلا أنه كان ثابتاً ومستقراً عدا سنوات الجفاف (1958 – 1961 م) والتي أثرت سلباً على القطاع الزراعي الذي كان يشكل نسبة تتراوح ما بين (31 – 35%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة(5)

وابتداءً من منتصف الخطة الخمسية الأولى واعتباراً من عام 1963 ، أدركت الدولة نتيجة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الادخار الفردي لتحقيق أكبر قدر ممكن في تجميع المدخرات للاستفادة منها في تمويل عملية التنمية، وكانت أهم تلك الإجراءات إحداث صندوق توفير البريد والمصارف المتخصصة التجاري والزراعي والصناعي والعقاري(6) وفي وقت لاحق مصرف التسليف الشعبي بفروع. وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت في الاقتصاد السوري حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة 19% من إجمالي الاستثمارات المنفذة (5) واعتباراً من الخطة الخمسية الثانية (1966-1970 م) تتبدل صورة الاستثمارات في سورية حيث تدخل الموارد الأجنبية كعامل هام في التنمية الاقتصادية، حيث كانت فترة السبعينات فترة ازدهار وانتعاش للاستثمارات حتى نهاية النصف الأول من الثمانينات ، ومن ثم ابتداءً من النصف الثاني من الثمانينات ارتفع الاستهلاك في سورية ليصل إلى 95.7% و97.4% و 97.26 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1987 و 1988 و 1989 م على التوالي، منخفضاً إلى 86.5% في عام 1990 م (7) وذلك نتيجة ضعف الاستثمار وتراجع المساعدات الاقتصادية والمعونات سواء من المجموعة العربية المنتجة والمصدرة للنفط، أو من المجموعة الاشتراكية سابقاً.

جدول رقم (1) يبين التوزيع النسبي للادخار والاستهلاك والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2010 م)

العام	% الادخار	% الاستثمار	% الاستهلاك
1995	19.8	27.2	66.3
1996	14.8	23.6	70.9
1997	14.7	20.9	69.1
1998	13.4	20.6	68.6
1999	12.3	18.8	70.3
2000	15.7	17.3	63.4
2001	19.8	21	60.9
2002	19.8	20.3	71.8
2003	18.8	23.4	73.8
2004	13.7	21.7	79.8
2005	12.7	23	79.6
2006	17.6	21.5	76.3
2007	16.2	20.4	71.3
2008	11.6	16.7	68
2009	12.4	17.9	71.8
2010	15	20.8	73

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

يتضح من الجدول السابق أن هناك فجوة بين الادخار والاستثمار المتحقق، وكانت هناك نقاط ذروة غطت فيها الادخارات نسبة كبيرة من الاستثمارات المنفذة كعام 2001-2002-2003م، كما كانت هناك نقاط ضعف مثل عام 2005م-2009 م.

إن التذبذب الواضح في الفجوة بين الادخارات والاستثمارات المنفذة حدث نتيجة التذبذب في نسب الادخار التي تراوحت بين 11% و20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود إلى عوامل كثيرة منها عدم استقرار القطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأثره بالعوامل الجوية والجفاف، وقصور الصادرات وتحكم صادرات محددة وقليلة في إجمالي الصادرات كالقطن، إلا أن العامل الأهم هو الاعتماد على المصادر الخارجية والتي لا يمكن التحكم بها بسهولة.

وإذا كانت الغاية الأساسية من الادخار هي سد احتياجات الاستثمار، وأن انخفاض مستويات الاستثمار في البلدان النامية ترجع إلى انخفاض مستوى الادخار، فإن استراتيجية التنمية يجب أن تستند إلى مبدأ توسيع قاعدة تكوين رأس المال لضمان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وإذا كان الجدول السابق قد أظهر الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المتحققة، فالجدول التالي يبين حجم هذه الفجوة خلال الفترة (1995-2010م).

جدول رقم (2) يبين حجم الفجوة بين الادخار والاستثمارات المنفذة في سورية خلال الفترة (1995 -2010م) بالأسعار الجارية ملايين الليرات السورية

العام	الادخار	الاستثمار	الفرق(فجوة الموارد المحلية)
1995	113300	155504	42204-
1996	102446	163076	60630-
1997	109753	155464	45711-
1998	105859	162446	56587-

1999	100354	153706	53352-
2000	141926	156092	14166-
2001	187263	199162	11899-
2002	200859	206569	5710-
2003	200534	249681	49147-
2004	173443	274500	101057-
2005	191887	346737	154850-
2006	303717	371519	67802-
2007	327842	412136	84294-
2008	282761	408725	125964-
2009	313114	451766	138652-
2010	417999	579911	161912-

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

الخاصة الاحصائية		الادخار	الاستثمار
المجموع	∑	3273057	4446994
المتوسط الحسابي	Average	204566.1	270735.2
الانحراف المعياري	St dev	97369.37	133895.5
أكبر قيمة	Max	417999	579911
أصغر قيمة	Min	100354	153706
معامل الارتباط	Correl	0.96	
معامل الارتباط بين الاستثمار ومتغير الزمن		0.94	
معامل الارتباط بين الادخار ومتغير الزمن		0.92	

حسبت من قبل الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق وجود عجز بين الادخار والاستثمار ، وذلك نتيجة ضعف معدلات الادخار، وأن هذا الضعف ناتج بطبيعة الحال عن ضعف البنية الاقتصادية والناتج المحلي، وبالتالي ضعف متوسط دخل الفرد، والزيادة السكانية، بالإضافة إلى اتجاه النمط الاستهلاكي لعامة الشعب نحو الارتفاع، كما أن المشروعات الاستثمارية التي أقيمت بفضل هذه المدخرات المحلية والمساعدات الاقتصادية الخارجية لم تستثمر كما يجب، ولم تعط النتائج الاقتصادية المرجوة.

- الضرائب

تعاني سورية من ضآلة الموارد العامة بشكل عام، وضعف شديد في الموارد الضريبية وشبه الضريبية بشكل خاص، بسبب تخلف النظام الضريبي السوري ، وكثرة الإعفاءات فيه وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، وكان من الممكن أن يصبح الأمر خطيراً جداً لولا الزيادة المطردة في الموارد البترولية والتي استطاعت في السنوات الأخيرة (لفترة الدراسة) أن تعوض النقص جزئياً، وأن تساعد على استمرار النشاط الحكومي بشكل معقول، رغم عدم استقرارها وخضوعها لتقلبات أسعار السوق النفطية ولكونها في الأصل إيراد من ثروة ناضبة.

إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي هو تأمين ما يمكن من الايرادات لتلبية حاجة الإنفاق العام وتمكين الدولة من تحقيق أهداف الخطط التنموية، فالسياسة الضريبية من أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة التخلف والإسراع في بلوغ التنمية الاقتصادية.

لقد كانت الأنظمة الضريبية سابقاً في سورية معقدة ومرهقة ومثقلة بمئات الضرائب دون أن يحقق أي منها عائداً كبيراً وكانت ضرائب الدخل المرتفعة تعيق عملية الاستثمار ولهذا قامت وزارة المالية خلال فترة قصيرة نسبياً وفي إطار تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادية بإعادة النظر بأنظمتها الضريبية بهدف تبسيطها وتطويرها بما يتماشى مع الفكر الحديث في مجال الضرائب الذي يستهدف تخفيض الضرائب على مصادر توليد الدخل لتشجيع الإنتاج والاستثمار والتصدير.

ويعد التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تتعرض لها سورية ، وكثيراً من التهرب الضريبي قد لا يعتبر غشاً واحتيالاً ، بل مجرد استخدام بعض الثغرات في القانون أو التعليمات لتخفيف العبء الضريبي عن المكلف.

ولا تقل مبالغ التهرب الضريبي المقدرة في سورية عن 50 مليار ليرة سورية وهناك إجماع أن القسم الأكبر من التهرب الضريبي يكون في دائرة الأرباح الحقيقية فقد تدنت من 3 مليارات ليرة عام 2005 إلى مليارين و878 ليرة عام 2006 (8)

ثالثاً: التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)

يعتبر التمويل بالعجز من المصادر الداخلية التي تلجأ إليها الدولة من أجل تأمين رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، وقد لاقى هذا المصدر عدد من المؤيدين والمعارضين.

وتتبع سورية أسلوب العجز لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا فإن الموازنة العامة السورية تعاني من عجز مستمر يتم تغطيته من المصادر الداخلية والخارجية.

ولا شك أن الاعتماد على المصرف لمركزي لتمويل عجز الموازنة بشكل كبير يشكل ظاهرة تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد، نظراً لما يؤديه هذا النمط من تمويل العجز من زيادة السيولة الداخلية وتفاقم الضغوط التضخمية (9)وتعتمد سورية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة على القروض الداخلية وهي سندات الدين العام التي تطرحها الخزينة على الجمهور للاكتتاب بها وتسمى في سورية شهادات الاستثمار حيث يقوم مصرف التسليف الشعبي بتسويق هذه الشهادات لوزارة المالية بهدف تشجيع الادخار (10).

إلا أن سياسة التمويل بالعجز في سورية قد ساهمت في افتعال التضخم ولم تساهم شهادات الاستثمار في تمويل الموازنة العامة للدولة إلا بنسب قليلة وذلك بسبب صعوبة تسويقها من جهة نظراً لتأخر وجود سوق الأوراق المالية، ويتراجع دورها كمصدر من مصادر التمويل الداخلية بسبب عدم تنفيذ كافة الاستثمارات في الموازنة لأن الحكومة اتبعت سياسة تقشفية.(10).

- **مصادر التمويل الخارجية:**

اضطرت سورية كغيرها من الدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية من أجل دفع عجلة التنمية وذلك بسبب ضعف المدخرات المحلية.

– الاستثمار الأجنبي المباشر : يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، ويلعب دور هام على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول، ذلك لكونه قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية.

لقد أدركت سورية في الفترة الساقة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يلعبه وظهر ذلك جلياً بصدور العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر(قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 – المرسوم رقم /7/ لعام 2000) إلا أنه لم تستطع سورية أن تجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنميتها وفيما يلي جدول يبين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية:

جدول رقم (3) يبين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة 2000-2010 م

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي تدفق FDI	270	110	115	160	275	500	600	750	1467	1514	1850
معدل النمو	–	59.3-	4.5	39.1	71.9	81.8	20	25	95.6	3.2	22.2

المصدر: من عام 2000 -2007 هيئة الاستثمار السورية – التقرير السنوي لعام 2007.

من عام 2008 -2010 p171 , world investment 2012

لقد تضاعفت الزيادة في الاستثمار عام 2010 مقارنة مع عام 2000 حوالي ست مرات تقريباً، وقد يكون ذلك نتيجة الجهود التي قامت بها سورية من خلال مواصلة العمل ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والعمل على تطوير هذه البيئة لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، حيث بدا اهتمامها بتحسين مناخ الاستثمار السوري من خلال تطوير التشريعات اللازمة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار، ففي أوائل 2007 أصدرت الحكومة قانونين جديدين بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي، يهدف القانون الأول إلى المساواة في جميع التسهيلات بين المستثمر السوري والمستثمر الأجنبي، كما يسمح هذا القانون للمستثمرين بتملك الأراضي أو العقارات أو تأجيرها، وإقامة المشاريع في سورية كما منح القانون المستثمرين إعفاء من الضرائب، ويسمح أيضاً القانون بتحويل الأرباح لبلد المستثمر، وإعادة تحويل قيمة رأس ماله للخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تحويلها، أما القانون الثاني فيقضي بإنشاء الهيئة السورية للاستثمار بغية تطبيق سياسات الاستثمار الوطنية (11).

- **المنح الرسمية والهبات والقروض:**

لقد لجأت سورية إلى المنح الرسمية والهبات والقروض الخارجية كمصدر أخير من مصادر التمويل وذلك لعدم كفاية الموارد الداخلية لتمويل الانفاق العام فيها.

يعتبر الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية " سابقاً" المصدر الأساسي للمديونية الخارجية السورية ، فقد سمحت الإمكانية الواسعة التي كانت تتمتع بها سورية في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية وتمويل المشروعات الكبرى مثل سد الفرات والسكك الحديدية واستثمار الفوسفات وميناء طرطوس ...الخ من تلك البلدان مقابل التعهد بالسداد مستقبلاً ضمن إطار اتفاقات المدفوعات، إذ كانت تسدد قيمة القروض والمساعدات عن طريق تصدير بضائع سورية (12) وفي عام 2004 بدأت اتصالات بين الحكومة السورية وبين ممثلي دول الكتلة الاشتراكية السابقة لتسوية الديون المتراكمة منذ سنوات طويلة ، وقد تكللت الاتصالات والمساعي بالنجاح، والبداية كانت في دمشق بتاريخ 23-11-2004 عندما تم في وزارة المالية السورية التوقيع أصولاً على محضر اجتماع و(بروتوكول) لتسوية الديون السورية المتقابلة مع جمهوريتي (التشيك وسلوفاكيا) – اللتين كانتا سابقاً دولة واحدة – لقد جرى تخفيض الديون

المستحقة من ملغ 1.6 مليار دولار إلى مبلغ 150 مليون دولار بما فيها فوائد التأخير وتعتبر هذه التسوية قفزة نوعية في مجال تخفيض الديون الخارجية، تتحقق بنجاح لأول مرة (13)

وأما بالنسبة للديون الروسية فقد تم التوقيع على محضر المفاوضات حول مسألة تسوية الديون السورية لروسيا للقروض التي قدمها الاتحاد السوفييتي السابق وتم التوقيع على اتفاقية التسوية في عام 2005 حيث بلغ إجمالي الدين 14.5 مليار دولار تم إسقاط المطالبات المالية السورية ومقدارها 1.5 مليار دولار ليصبح المبلغ 13 مليار دولار وقد تم التوصل إلى مبلغ للتسوية قدره 3.616 مليار دولار وهذا المبلغ ينقسم إلى قسمين(13):

القسم الأول: والبالغ 1.5 مليار دولار يسدد بالدولار الأمريكي على مدى 10 سنوات بأقساط سنوية قدرها 150 مليون دولار مع فائدة 4% تسدد بالليرة السورية(على حساب الدولار الواحد يساوي 11.5 ليرة سورية).

القسم الثاني : يبلغ حوالي 2.116 مليار دولار يوضع في حساب لمصلحة الجمهورية الروسية في مصرف سورية المركزي، ويسدد بالليرات السورية(على حساب الدولار الواحد يساوي 11.2 ليرة سورية) ويستخدم وينفق هذا المبلغ لحساب الشركات الروسية التي ستقيم مشروعات لها في سورية ، أو لشراء بضائع وسلع سورية تدفع قيمتها بالليرة السورية، وفقاً لخيارات الحكومة الروسية، وكل ما من شأنه دعم الاستثمار الروسي في سورية، وتشجيع الصادرات السورية نحو روسيا.

في المرتبة الثانية تأتي المعونات والقروض من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، حيث لعبت صناديق التمويل العربية دوراً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتعتبر من المصادر الخارجية الهامة، وتمتاز المساعدات العربية بأنها ميسرة كما تمتاز بارتفاع عنصر المنحة أو الهبة فيها والتي يجب ألا تقل عن 12 % حتى يمكن اعتبارها ميسرة (12) وفيمايلي الجدول رقم (4) والذي يتضمن صافي السحوبات السورية من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط وصناديقها الإنمائية لغاية عام 2010.

جدول رقم (4) يبين صافي السحوبات السورية من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط خلال الفترة 1990 –2010 المبالغ مليون دولار

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1989	127	2000	159
1990	684	2001	153
1991	381	2002	77
1992	197	2003	118
1993	259	2004	105
1994	745	2005	77
1995	347	2006	26
1996	219	2007	83
1997	197	2008	157
1998	155	2009	208
1999	229	2010	137

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

نلاحظ مما سبق أن المعونات العربية بالرغم من استمراريتها إلا أنها تتصف بالتقلب من سنة لأخرى، لقد كانت المعونات العربية لسورية في فترة السبعينات مرتفعة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من جهة ولمواقف

سورية الوطنية من جهة أخرى فقد كانت تنال سورية الحصة الأكبر من هذه المعونات، أما في الثمانينات وحتى بداية التسعينات فقد انخفضت المعونات بسبب حرب الخليج الأولى والثانية.

وقد تأثرت سورية بالأوضاع السياسية وانخفضت المعونات العربية في تلك الفترة وحتى بعد انتهاء الحر بقيت تلك المعونات منخفضة وذلك بسبب انشغال الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط بترميم بنيتها الأساسية المدمرة نتيجة الحروب. إن المعونات العربية بالغم من أن هدفها الأساسي دعم برامج التنمية في الدول النامية، إلا أنها تكون محكومة بأسعار النفط من جهة وبالظروف السياسية من جهة أخرى وهذا ما يبرر تقلب تلك المعونات من سنة لأخرى .

وتقدم صناديق التمويل العربية التمويل بشكل أساسي لمشاريع البنية التحتية التي تتطلب رأسمال كبير من القطع الأجنبي لشراء الآلات والتجهيزات سواء كانت هذه المشاريع ذات طابع اقتصادي أو خدمي (مشاريع في قطاعات الطاقة – المواصلات – مياه الشرب والصرف الصحي ...).

وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث أهمية المساعدات الاقتصادية لسورية بلدان الاتحاد الأوروبي وهي ذات علاقات متشعبة، فهي لها علاقات ضمن عملها المتعدد الأطراف كاتحاد أوروبي ولها هيئاتها ومصارفها مثل مصرف الاستثمار الأوروبي وهي أعضاء في مجموعة الداك DAC . وتقدر الديون المستحقة للاتحاد الأوروبي على سورية حوالي 3.9 مليار دولار بما فيها الديون العسكرية المترتبة على سورية لصالح ألمانيا " الديمقراطية سابقاً " والبالغة حوالي 600 مليون دولار قيمة معدات عسكرية كانت سورية قد استلمتها قبل توحيد ألمانيا و 100 مليون دولار استحقاقات لمشروعات اقتصادية ، واقترحوا الألمان شطب 50% من المتأخرات المتراكمة في حال قيام سورية بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية وهكذا نلاحظ استخدام الورقة الاقتصادية للوصول إلى غايات سياسية(12).

تلي المصادر السابقة المجموعة المتعددة الأطراف وتشمل (البنك الدولي –صندوق النقد الدولي ومؤسسات التنمية الدولية ووكالات وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة إضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية).

انضمت سورية إلى المؤسستين الدوليتين (الصندوق والبنك الدوليين) في العام 1947 ، وإن ممثلين الحكومة السورية يحضرون سنوياً الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين ، ولقد استفادت سورية من بعض قروض البنك الدولي في مجالات معينة كالري واستصلاح الأراضي والطرقات وغيرها(13) ، فقد تلقت سورية لغاية حزيران 1999 من البنك الدولي ما مجموعه 660.5 مليون دولار ومبلغ 47.3 مليون دولار من مؤسسة التنمية الدولية ومبلغ 54 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية ، وقد بلغت متأخرات البنك المتراكمة على سورية 526.4 مليون دولار وقد قامت سورية بتوقيع اتفاقية مع البنك في تموز 1997 تقتضي قيامها بدفع متأخرات الفائدة المتراكمة لصالح البنك بدءاً من شهر أيلول 1997 وخدمة الدين بدءاً من شهر تشرين الأول 1997 وعلى مدى خمس سنوات وبدفعات شهرية مقدارها 6.1 مليار دولار(12) أما تأثير صندوق النقد الدولي في سورية كان شبه معدوم فالحكومة السورية لم تقترض من صندوق النقد ولم تستفد من تسهيلاته.

كما شهدت الفترة الزمنية 2001 –2005 تطوراً في علاقة سورية مع الدول الأوروبية حيث استؤنفت علاقات التعاون مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام 2001 وتركزت في البداية على قطاع المياه ثم تطور هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى لعل أهمها التعاون في مجال الإصلاح الاقتصادي وبلغ حجم القروض المقدمة إلى الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2001 –2005 م في إطار التعاون المالي 11.97 مليون يورو ، أما حجم المساعدات الفنية المقدرة خلال الفترة نفسها 59.18 مليون يورو، وكان هناك تعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي حيث تجاوزت القروض

المقدمة من قبل البنك خلال فترة الدراسة 780 مليون يورو واستفادت منها عدة قطاعات (الماء والكهرباء والنقل والصحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة(14).

وهكذا نجد كيف أن الأموال الخارجية قد تدفقت إلى سورية ولكن تلك الأموال والقروض كانت تخضع لشروط سياسية بالدرجة الأولى، ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين لم تكن مواتية لسورية ولم تعتمد سورية على القروض المقدمة منهما، فقد اعتمدت على الاتحاد السوفييتي " سابقاً " إلى حد كبير وعلى الأموال العربية.

ثالثاً :المصادر المحتملة في مرحلة إعادة الإعمار

لقد تركت الحرب التي تعرضت لها سورية منذ عام 2011 ومازالت مستمرة إلى الآن الكثير من الدمار على كافة الأصعدة وكافة القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والثقافية ، بما فيها رأس المال المادي والبشري، من هنا تبرز الحاجة الملحة لإعادة ما دمرته هذه الحرب في ظل وجود مجموعة من العوائق (العقوبات – التمويل – التكنولوجيا – الموارد البشرية)

- **تعريف استراتيجية إعادة الإعمار**

أطلق مصطلح "إعادة الإعمار "على الفترة التّي أعقبت نشوب الحرب الأهلّية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1865 حتى عام 1877 وذلك لمعالجة مشاكل الانفصال والعبودية وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الوحدة بين الشمال و الجنوب ، فكان لتطبيق مفهوم إعادة الاعمار أثره على الحياة السياسية حيث أحدثت قوانين جديدة وتعديلات دستورية (15)

وعاد هذا المصطلح ليظهر بشكل كبير في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت أوروبا واليابان عجزاً في ميزان مدفوعاتها وتخريباً للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية استدعت ضرورة إعادة الإعمار، وهو ما وفرته الولايات المتحدة الأمريكية التي استحوذت على 80% من الذهب الدولي، وعلى هذا الأساس دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام بريتون وودز الذي أسس لمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا ومن ثم إقامة صندوق النقد والبنك الدوليين (16).

يعرف البنك الدولي عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب على أنها تقديم الدعم لعملية التحول من الصراع إلى السلام من خلال إعادة بناء البلد اجتماعياً واقتصادياً ،كما أن الأمم المتحدة تعطي تعريف لإعادة الإعمار على أنه ينطوي على استراتيجية طويلة المدى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإعادة الإعمار عملية بذل جهود شاملة لتحديد و دعم الهياكل والمؤسسات التي تسعى لتوطيد السلام، وتشمل هذه العملية نزع السلاح بين الأطراف المتحاربة واستعادة النظام وإعادة اللاجئين ومراقبة الانتخابات وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية، فإعادة الإعمار تهدف لنشر ثقافة السلام، وبناء الدولة المنهارة والهشة بعد الحرب(17) .

الطرق المحتملة لتمويل إعادة الإعمار:

أولاً : المصادر الداخلية :

إنّ الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين التمويل اللازم أو جزء منه، يعتبر من الخيارات المفضلة رغم صعوبته؛ لأن الدول الخارجة من الأزمات والحروب تعاني أصلاً من: (عدم كفاية مواردها المحلية بالعملة المحلية، ومن استنزاف في الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة للانكماش الحاد في الناتج المحلي الاجمالي، وتوقف الصادرات، وتوقف السياحة، ومن مؤسسات اقتصادية منهكة، وعجز في ميزان المدفوعات، وانعدام الإيرادات العامة و اختلال الموازنة) كل ذلك

يجعل من خيار اللجوء إلى التمويل بالعجز حلاً وحيداً لا بديل عنه، مما يزيد الأوضاع سوءاً ويضاعف العبء على الطبقة المتوسطة والفقيرة.

- التمويل التضخمي: يعني إصدار نقود جديدة ومن سلبيات هذا الخيار انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، وانخفاض القوة الشرائية لها، وبالتالي ارتفاع الأسعار مما يدفع الأفراد لاكتناز العملات الأجنبية والسلع بدلاً منها، وهذا سيقلل من عملية الاستثمار، بالإضافة إلى تفاقم العجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
- الضرائب والرسوم : قد يكون الحل في فرض ضرائب جديدة ، ولكن في نفس الوقت لا بد من إيجاد حلول للحد من التهرب الضريبي، خصوصاً ما يتم دفعه من قبل قطاع الأعمال والذي يعتبر نسبة ضئيلة جداً مما يجب دفعه. كما يمكن أن يتم إجراء تصنيف للسلع بحيث تخفض نسبة الضرائب على سلع معينة وتفرض ضرائب على سلع لم تفرض عليها ضرائب من قبل، كما يمكن فرض رسوم إعادة إعمار إضافة للرسوم الحالية.
- الادخار: إن ادخار القطاع العائلي لا يلعب دوراً كبيراً في تكوين الموارد وذلك بسبب ضعف الدخول من جهة وتركز النسبة الأكبر من هذه الدخول في أيدي طبقة معينة لا توجهه نحو الادخار ، بالإضافة إلى الاكتناز وخاصة من الذهب والمجوهرات والنقد الأجنبي، فالأفراد يتجهون إلى الاستعانة بحفظ مدخراتهم لأسباب متعددة ، منها خطر التضخم حيث يعتقد المدخرون أن الذهب خير ضمان ضد التضخم ، حيث يفضل المدخرون الاحتفاظ بالعملات الأكثر قوة وتداول في الأسواق العالمية ، بالإضافة لذلك ومنذ بداية الحرب على سورية أصبح هناك ادخار سالب، والادخار السالب يعني أن الانفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل ويتم تغطية الانفاق الاستهلاكي من موارد مالية خارجية وفي مقدمتها حوالات المغتربين ، وهو وضع شاذ ، فالادخار السلبي هو انعكاس للنفقات الاستهلاكية، في الوقت الذي ينخفض فيه الدخل. وتزامن انخفاض الادخار بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل تراجع الدخل يلجأ الأفراد إلى الانفاق على احتياجاتهم مما يدخرون من المال والذهب ، فيزيد الانفاق دون أن يقابله تغطية أجر ، فيصل الفرد إلى مرحلة الادخار السالب ويصبح عرضة للفقر، أما حجم مدخرات قطاع الأعمال فهو يتناسب في مع حجم هذا القطاع، فكلما كان القطاع كبيراً ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح ويقسم قطاع الأعمال في إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم ، وبالتالي وفي ظل الحرب في سورية لا يمكن الاعتماد على مدخرات هذا القطاع ، أما بالنسبة للادخار الحكومي (يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي) يزداد الادخار بانخفاض النفقات من خلال ضغطها وترشيدها من جهة والعمل على زيادة الإيرادات من الضرائب من جهة أخرى، ولكن في ظل الحرب التي تعيشها سورية تكون النفقات أكبر من الإيرادات وبالتالي من الصعب الاعتماد على هذا المصدر .
- القروض الداخلية : إن استعمال أدوات الدين الحكومي، وإقامة مزادات لسندات أو أذونات خزينة، هو لتمويل المشاريع الإنمائية أو الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة، ولا يترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين هنا لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع ، لكن الخطر الرئيسي للاستثمار بالسندات هو المعدل المرتفع للتضخم، الذي قد يستطيع أن يأكل العائدات، ولن يحتفظ بالقوة الشرائية نفسها التي كانت للأموال وقت شراء السند ، كما أن طرح سندات حكومية في الوقت الحاضر من دون أن تصاحبه سياسات اقتصادية تحفّز الاستثمار وترشّد الانفاق العام، وتخفّض هدر الموارد وبخاصة البشرية والرأسمالية يؤدي إلى إضعاف الائتمان المصرفي وتمويل المشروعات الاستثمارية؛ علاوة على الآثار السلبية على أسعار الفائدة بالنسبة للأنواع

الأخرى من الأصول المالية لأن الاستثمار في السندات الحكومية أقل خطراً، مما يترك ضغوط على التراكم الرأسمالي، ومن ثم المزيد من الركود الاقتصادي من دون كبح جماح التضخم.

- عقود BOT : وهي اختصار لثلاث كلمات هي: بناء (Build) – تشغيل (Operate) – نقل الملكية (Transfer).إن ضخامة المشاريع المنجزة بواسطة عقود البوت (BOT) تدفع بالاستغلال الأمثل للمزايا التي تقدمها هذه العقود حيث لا يتم إبرامها إلا مع مستثمرين أجانب ، خاصة في ظل عجز المستثمرين المحليين عن تمويل هذه المشاريع ، إضافة لنقص خبراتهم في هذا المجال ، الأمر الذي يستدعي إضفاء المرونة على هذا النوع من العقود لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب وإحاطتهم بضمانات تحمي مشاريعهم وأموالهم وتحقق لهم الأرباح المرجوة في أطر قانونية وتنظيمية محفزة للاستثمار ، وبالتالي الحصول على مصادر تمويل خارجية والاستفادة من الخبرة والتقنية التي تمتاز بها الدول المتقدمة في مختلف المجالات ولن يتجسد هذا الأمر إلا عبر هذا النوع من العقود (18).

إن عقد البوت يعد إحدى طرق التمويل غير التقليدية للمشاريع الكبرى المتعلقة بالبنى التحتية والذي من خلاله يتكفل الطرف المتعاقد الخاص _ شركة المشروع _ بكافة الأعباء المالية المتعلقة بالمشروع في مختلف مراحله إلى غاية تحويل ملكيته إلى الدولة بعد انتهاء مدة التشغيل المنصوص عليها، كما أن مصادر التمويل قد تكون بنوكا أو مؤسسات مالية أجنبية كما يمكن أن تكون بنوكا او مؤسسات مالية وطنية أي تابعة للدولة المضيفة.

ثانياً : المصادر الخارجية :

إن الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل إعادة الإعمار خيار لا بد منه نظراً لضعف بعض المصادر الداخلية وعدم كفايتها ، وبالتالي تظهر مصادر الخارجية كخيار مهم على الرغم من التعقيدات التي ترافق هذه المصادر.

- الاتفاقيات والشراكات الدولية : وهو الخيار الذي تلجأ إليه الدول الخارجة من الأزمات والحروب، سواء عن طريق عقد الشراكات والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف أو عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث تعطى الأولوية لتراخيص ؛(Build Operate Transfer **BOT**) وعقود استثمار الإعمار للمستثمرين المحليين إن وجدوا، ثم تأتي الدول الصديقة أو الإقليمية. وذلك بحسب طبيعة كل دولة ومواردها وكيف يمكن للعلاقات أن تكون متبادلة ومفيدة لكل الأطراف. وتستخدم دول البريكس لهذا الغرض مجموعة متنوعة من الأدوات ، تشمل على بنوك التنمية متعددة الأطراف مثل بنك التنمية الجديد ، والبنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية ويضاف إليها بنوك السياسة الصينية ، بنك التنمية الصيني ، وبنك التصدير والاستيراد الصيني ويتدفق التمويل على شكل قروض واستثمارات ومسارات إنمائية (19) .
- يمكن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من خلال طرح سندات للخزينة للاكتتاب العام في الأسواق العالمية وبالعملة الأجنبية. إلا أن نجاح هذا الأمر يتوقف على مدى قناعة المقرضين الخارجيين أو المستثمرين بالقدرات الكامنة للاقتصاد السوري من جهة، ومن جهة أخرى بقدرة الدولة السورية على الوفاء بالتزاماتها المالية ما سينعكس من خلال عائد أعلى يطلبه هؤلاء المقرضون والمستثمرون كتعويض عن حجم المخاطر المرتفعة التي سيتعرضون لها، نتيجة الاستثمار في أوراق مالية حكومية صادرة عن الدولة السورية، بدلاً من الاستثمار في أوراق مالية صادرة عن دول وحكومات ذات تصنيف ائتماني أفضل.(20)
- وكذلك يمكن إبرام اتفاقيات للحصول على قروض ميسرة أو تسهيلات ائتمانية مباشرة مع دول صديقة كروسيا، والصين، وإيران، والهند، أو مؤسسات دولية كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أو بنك التنمية الجديد المنبثق

عن دول مجموعة الـ"بريكس" (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا)، أو البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي. ولكن المخاوف تتعلق بتكلفة الحصول على هذه القروض والشروط المرتبطة بمنحها. (20) .

- تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر التمويل المهمّة لعملية إعادة الإعمار ومن المتوقع أن تلعب دور كبير في تمويل مرحلة إعادة الإعمار ، وهو أفضل من مصادر التمويل الأخرى كالقروض التي تؤدي إلى تحمل الدولة لأعباء مالية كبيرة، ويعتبر رافداً للموارد الرئيسية التي ترفد المقدرات الوطنية في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة ، لذلك لا بد من توفير مناخ استثماري مناسب.
- المساعدات العربية أو الدولية على الرغم من أهمية هذا المصدر والدور الذي يلعبه في التمويل إلا أن هذا المصدر يخضع لاعتبارات سياسية وقد يجبر الدولة إلى تقديم تنازلات سياسية تكون في بعض الاحيان على حساب مصالحها الوطنية.

إن مرحلة الإعمار تتطلب وقتاً طويلاً وتمويلاً أكبر وقد تكون مرحلة إعادة الاعمار مرحلة لبناء اقتصاد وطني مزدهر وأن تخلق خطط الإعمار فرصاً للعمل ، فلا بد أن يكون هناك في البداية تقدير دقيق وصحيح للاحتياجات المالية ، فلا بد من وضع استراتيجية مبنية على استقراء صحيح للواقع ، وأن تكون الأهداف مرسومة بشكل جيد ، وتعبر عن تفاعل جميع القوى والأطراف ، بالإضافة إلى وجود تقييم دوري لكل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. تتطلب عملية التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات أهمها : تراكم رأس المال الذي يلعب دوراً كبيراً في تحقيقها.
2. واجهت سورية في أثناء مسيرتها التنموية صعوبات كثيرة أهمها : محدودية الموارد ، وعدم كفاية مدخراتها المحلية في ظل غياب الوعي الادخاري بالإضافة إلى تخلف النظام الضريبي ، وكثرة الاعفاءات فيه وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها.
3. لم تستطع سورية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. تعرضت القطاعات الانتاجية في سورية إلى الكثير من الدمار نتيجة الحرب التي تعرضت لها.
5. تحتاج سورية إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية في مرحلة إعادة الإعمار.

التوصيات:

1. لا بد من زيادة المدخرات المحلية التي تشكل القاعدة الأساسية للاستثمار وإعادة الاعمار، وذلك من خلال نشر الوعي الادخاري ، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال إعادة النظر بالسياسة الضريبية كي تصبح فعالة وعادلة.
2. دعم الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال توفير مناخ استثماري مناسب ، حيث أنه يعتبر عنصر مكمل للاستثمار المحلي.
3. ضرورة تحديد المشاريع الهامة ، مثل المشاريع الصناعية والزراعية كثيفة العمالة والتي تحقق إيرادات وتحقق الأمن الغذائي وتخفض من الاستيراد.
4. لا بد من توفر استراتيجية قادرة على المفاضلة بين عدة مشاريع، واختيار المشاريع الهامة ذات الإنتاجية الأعلى ، والعمل على تمويل المشاريع الأكثر أهمية من غيرها.

5. لا بد من إعداد دراسات قطاعية في سورية لتقديمها حين طلب القروض.
6. لا بد من تطوير الأجهزة المصرفية والمالية ، بالإضافة إلى توفر الشفافية والإفصاح في التعاملات

Reference

1. Matanios Habib, Economic Development, Unity Foundation Press, Damascus, 1982, page 152.
2. Medhat Al-Quraishi, Economic Development (theories, policies and topics), Wael Publishing House, Jordan, 2007, page 122.
3. Kamel Bakri, Economic Development, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1986, page 66.
4. Ismail Sabry Abdullah, Towards a New World Economic Order, The Egyptian General Book Organization, 1976, pp. 96-97.
5. Saleha Mohib Al-Nashar, Growth Factors in the Syrian Economy, PhD thesis, Damascus, 1996, page 143.
6. Abdullah Al-Azma, The Role of Savings in the Economic Construction Process, The Syrian Economy, Issue 81, Damascus 1971, page 35.
7. Statistical group for the year 1998.
8. Numan Alou, Tax Evasion in the Citadel of the Syrian Economy, Al-Mal Magazine, October, 2007, page 17.
9. Matanios Habib, Papers in the Syrian Economy, Dar Al-Ridha Publishing House, 2007, page 309.
10. Ali Kanaan, Public Finance and Financial Reform in Syria, Dar Al-Ridha Publishing House, Damascus, first edition 2003, page 175.
11. The Syrian Economy, a reading of the latest economic developments in Syria, prepared by the Syrian Economic Center, Damascus, March 2008, pages 5-9.
12. Mustafa Hussein, Ph.D. Thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo, 2002, page 174.
13. Naoum Ibrahim Abboud, Economic Problems and Crises Concern the World, Damascus, 2005, page 65.
14. The tenth five-year plan 2006-2010.
15. journal Of Al Azhar University Engineering Sector - Vol. 12, No. 44,July, 2017.
16. . Key Messages ,Post-war reconstruction and development in the Golden Age of Capitalism,xford, Advanced Learner'sDictionary, 8th edition,2010,p7-8.
17. W Michael.Doyle &others, Building Peace:Challenge and StrategiesAfter Civil War;NY ;international Peace Academy,1995,p p20-22.
18. Waddah Mahmoud Al-Mahmoud, Construction, Operation and Transfer of Ownership Contracts, Contractual Management Rights and Obligations, First Edition, House of Culture, 2010, pages 31-32.
19. Lina Hammoud, Options for Reconstruction Financing in Syria, Master Thesis, Damascus 2019, page 38.
20. https://arabic.rt.com/business/906720